أهالي المخطوفين ولجنة الحريات يطالبون بتحديد مصيرهم بوضوح

دعت لجنة اهالي المخطوفين ولجنة الدفاع عن الحريات العامة، الدولة الى اجراء الاستقصاء والتحري الفوري عن المخطوفين إبان سنوات الحرب في لبنان، واكدتا ان كل الحكومات المتعاقبة منذ اندلاع الاحداث مسؤولة عن عدم ايجاد حل عادل ومنصف لقضية المخطوفين.

وتلا رئيس لجنة الدفاع عن الحريات سنان براج بيانا اعد للغاية، في مؤتمر صحافي عقد امس، وتضمن ملاحظات على الاقتراح المقدم من هيئة تحديث القوانين وتجاهله مسالة الكشف عن مصير المخطوفين.

ورأى البيان ان الاقتراح يتطابق والمشروع الذي قدمه مستشار رئيس الحكومة، وهو «يشكل مخرجا للدولة والخاطفين دون المخطوفين»، باشتراطه اعلان الوفاة لجميع الاشخاص الذين خرجوا من ديارهم بين ٢٦ شباط ١٩٧٥، تاريخ بدء العمليات الحربية في لبنان، و١٣ تشرين الاول ١٩٩٠ تاريخ انتهاء المعارك.

واعتبر البيان ان الاقتراح الحالي «يتحدث بشكل مبهم عن اعلان فقدان ومن ثم اعلان وفاة من دون ان يحدد الفترة الزمنية بين هذين الاعلانين».

وطالب بالسماح للجنتين مناقشة اقتراح القانون مع واضعيه، وخاصة لجهة تحديد المصلحة المكلفة مراجعة ملفات المخطوفين وتحديد سلم الاولويات المعتمدة لقبول الدعاوى المقدمة.

ورأى البيان ضرورة الفصل بين الغائب والمفقود اللذين لا تعرف ظروف غيابهما وبين المخطوف الذي تستند غيبته الى واقعة مادية معلومة تستند الى عملية الخطف المعروفة.

ورفض البيان تحديد فترة عشر سنوات لاعتبار قضية المخطوفين منتهية، بحجة مرور الزمن باعتبار ان الخاطفين معروفين كجهات واسماء.

وجدد البيان اقتراح لجنة الدفاع عن الحريات القاضي باستحداث محكمة استثنائية للنظر في قضايا الخطف تعمد الى تشديد العقوبة على الخاطف.

ولفت النظر الى ان اقتراح هيئة تحديث القوانين يركز فقط على وضعية الموظف المخطوف التابع للقطاع العام متجاهلا العمال والاجراء في القطاع الخاص. كما لحظ عدم استطاعة عائلة المخطوف التصرف بالميراث من دون الاشارة الى الرعاية الاجتماعية المتوجبة على الدولة حيال المخطوفين.